جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة البصرة / كليـة التربية للعلوم الإنسانية

قسم الجغرافيا

البيئة الاستثمارية و مكوناتها

إعداد طالب الماجستير

أركان علي جابر

بإشراف

أ.د فارس مهدي محمد

1444 هـ

2023م

مفهوم الاستثمار الصناعي

يعتبر الاستثمار احد اهم المواضيع الاقتصادية التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لما لها من تأثير على النمو الاقتصادي والدخل القومي والتطور التقني والفني لما تدره من أموال في حالة تم استغلالها واستخدام الاستثمارات بصورة صحيحة لان المردود المادي من عملية الاستثمارات الصناعية حيث تعمل على مد الاقتصاد الوطني بكميات من الدخل تعمل على تطوير وتحسين من مستوى كفاءة القطاعات الاقتصادية والخدمية كافة .

والاستثمار هو عملية استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة او تجديدها وعرف أيضا بأنه ارتباط مالي يهدف الى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها خلال مدة طويلة في المستقبل وتوظيف رووس الأموال من خلال توجيه المدخرات نحو الاستخدامات التي تؤدي الى انتاج سلع وخدمات تتبع الحاجات الإنسانية وترفع مستوى الإنسانية .

ويعرف أيضا على انه التغير في رصيد رأس المال خلال مدة زمنية محدده وهو يمثل تدفقا وليس رصيدا قائما .

الاستثمار ركيزة أساسية مهمة في دعم الاقتصاد المحلي والوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بما يخدم مصالح البصرة والعراق ويحقق الاستقرار الاسياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود من خلال تفعيل الترابط بين الاقتصاد والمكونات الأخرى للدولة والمجتمع بمنظومة متكاملة وتعزيز القدرة لبتنافسية للأقتصاد المحلي في البصرة في مجالات الإنتاج والإدارة والتسويق وخفض معدل الفقر والبطالة يعد الاستثمار احد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر أهمية وتعتمد درجة الرقي وتطور أي بلد على حجم ما يخصص من انتاجه المحلي للأستثمار وعلى تدفقات الاستثمار

الأجنبية الوافدة وعلى كفاءة الاستثمار لان الاستثمار يؤدي الى إيجاد او زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني .

تسعى العديد من الدول الى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لانها تجلب مزايا اضافية لمواطنيها من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية ويمكن جعل هذه الوفورات اكثر واقعية عمد تشكيل روابط وثيقة بين المستثمرين الأجانب والمشاريع المحلية وهي مفيدة في توجيه إمكانية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

يقسم الاستثمار الى ثلاث مجاميع

1- تكوين راس المال الثابت الذي يمثل الاستثمار في قطاعات الاعمال لغرض تشغيل المصانع وشراء الآلات والمعدات وغيرها
2- التغير في المخزون السلعي ويمثل الطلب على المخزون منتوجات
3- الاستثمار العقاري ويمثل الانفاق الاستثماري على تشييد المباني السكنية والاستثمار لا يمثل الجانب المادي فقط وانما يشمل جانب أوسع من هذا النطاق فهو يمثل أيضا الاستثمار البشري والفكري الذي اصبح عامل مهيمن في الإنتاج من خلال الاتفاق على التدريب والتأهيل والتطوير

العوامل المشجعة على الاستثمار

أولًا - السياسة الاقتصادية الملائمة، يجب أن تتسم بالوضوح والاستقرار، وأن تنسجم القوانين والتشريعات معها ويكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة. إن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية، ضمن إطار الأهداف العامة، للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، ويجب أن تكون مستقرة، ومحددة، وشاملة. وهذا يعني ان تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون، وان احتوى الكثير من المزايا والاعفاءات والاستثناءات، بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى. وهذا من الممكن ان يتوقف على:

إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور.

تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من امامه.

تطوير إجراءات التسليف وتنشيط المصرف الصناعي، وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للصناعيين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية.

ومن الجدير بالإشارة كذلك إلى ان الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الداخلي مثل أسعار الفائدة العالمية، ومعدل الأرباح، * وظروف الاستثمار من حيث حرية خروج راس المال ونقل الملكية في الدول الأخرى.

ثانيًا ـ البنية التحتية اللازمة للاستثمار وخصوصًا المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات، بدرجة أفضل إن لم تكون مساوية لأغلب دول العالم. نظرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه

البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة. ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصارف الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية. ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار

ثالثًا ـ بنية إدارية مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الكهرباء والصناعة والتموين والبلديات. إن هناك ضرورة لمساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

رابعًا ـ ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض، وعدم تناقضها ووضوحها، وعدم اختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة، وضرورة عدم تشعبها وتعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والجمارك. وضرورة تبسيط تلك القوانين وإنهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها.

توجد أنواع متعددة الاستثمار ومتنوعة طبقا للهدف والغرض والوسائل والعائد والمخاطر وهي تنقسم باعتبارات متعددة ومنها:

الاستثمار الوطني

الاستثمار الأجنبي

الاستثمار المباشر

الاستثمار الغير مباشر

الاستثمار الحقيقي

الاستثمار المالي : وهو شراء المشروعات القائمة أو المبنية

الاستثمار البشري : وهو تحسين خصائص العنصر البشري

الاستثمار القصير الأجل

الاستثمار طويل الأجل

الاستثمار ذو العائد السريع'

الاستثمار ذو العائد البطيء

الاستثمار الخاص

الاستثمار العام

الاستثمار التطويري

الاستثمار الاستراتيجي

الاستثمار الاجتماعي

مجالات الاستثمار

ماهية الاستثمارات الأجنبية:

من منطلق أن الدول النامية تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية، من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف، وتحقق تنميتها المستدامة، عمدت كثير من الدول النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي إليها.

إنَّ نمو الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها إلى الدول النامية يتوقف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد، والذي يعرف بانَّه مفهوم شامل ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وعلى حركة الاستثمارات واتجاهاته ، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي بانَّه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إقامة مشروعات استثمارية في اقتصاد بلد ما من قبل مؤسسة أو شركة قائمة في اقتصاد بلد آخر(.

فيأخذ الاستثمار الأجنبي شكل إقامة شركة او شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، وتمثل الشركة فروعاً للإنتاج أو للتسويق أو للبيع أو لأي نوع من النشاط الإنتاجي او الخدمي، وتتوزع أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية.

ويكون الاستثمار الأجنبي على شكلين:

الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر :

هو ذلك الاستثمار الذي يتبع بالمراقب لمؤسسة فيأخذ بصورة تأسيس مؤسسة لذا فالاستثمار من طرف المستثمر شراء كليا أو جزئيا لمؤسسة في البلد المضيف الأجنبي المباشر لا يزود بالمال، بل تكون المنشأة الأجنبية مسؤولة عن إدارة عمليات المشروع ويكون التنفيذ عن طريق الشركات بدل المستثمرين الأفراد.

يُعرّف صندوق النقد الدولي IMF الاستثمار بأنَّه مجموعة العمليات المختلفة المؤثرة في السوق وتسيير المؤسسة الأجنبية في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم. وان المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال لإحدى مؤسسات الأعمال، وأيضاً من عدد الأصوات فيها، وهذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رؤية في إدارة المؤسسة

وتُعرّف منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك النشاط الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصول او موجودات في بلد اخر (البلد المضيف) مع وجود النية في إدارة أو امتلاك تلك الأصول أو الموجودات

في حين عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنَّه ذلك الاستثمار الذي يقوم على أساس تحقيق علاقات مستديمة مع المؤسسات، لاسيما الاستثمار الذي يمكن من التأثير الحقيقي في تسيير المؤسسات

كما عرَّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنَّه استثمار يوظف الأموال الأجنبية في موجودات وأصول ثابتة لبلد معين فيقوم على علاقات طويلة الأمد لمستثمر بلد آخر، ويعكس مصلحة دائمية ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية.

أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع حسب الأهداف التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها و فيما يلي تلخيص لهذه الأنواع

الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: وهو من أكثر الأنواع انتشارا في الدول النامية، فالعديد من الشركات تسعى للاستفادة من الموارد الطبيعية كالمواد الخام التى تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة فى مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، وهذا النوع يشجع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

الاستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية فى الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات. ويُعدُّ هذا النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات. وان اهم الاسباب للقيام بهذا النوع من الاستثمار ارتفاع تكلفة النقل فى البلد المضيف مما يجعل الاستثمار فيه أكثر جدوى من التصدير إليه. ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة فهو يسهم في ارتفاع معدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيه، وله آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات البلد المضيف وزيادة وارداته من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليه من الدول المصدرة للاستثمار.

الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بتركيز جزء من أنشطتها في البلد المضيف بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور فى الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى

الاستثمار في عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على تجارة البلد المضيف، فيؤدى إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج.

الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات بالاستثمار فى مجال البحوث والتطوير فى إحدى الدول النامية أو المتقدمة بسبب برغبتها فى تعظيم الربحية. ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعى على التجارة من جانبي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة لتصدير العمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال وكالآتي:

يُعدُّ هذا النوع من الاستثمار الأكثر شيوعا للتدفق الأجنبي وذلك : الاستثمار المشترك لأسباب سياسية واجتماعية، حيث يشترك فيه طرفان أو أكثر في بلدين مختلفين بصفة دائمية، فيكون الاستثمار في حالة انخفاض تحكم الطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية، بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال (المستثمرين

ويكون من أكثر الأنواع المفضلة :استثمار بالكامل ممتلك للشركات الأجنبية للشركات، فتضمن الشركة سيطرتها بالكامل على الإنتاج والتسويق، اذ تقوم الشركة بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نشاط إنتاجي آخر في الدول الأخرى.

وهذا النوع من الاستثمار يأخذ شكل اتفاقية بين :مشروعات أو عمليات التجميع الطرف الأجنبي والبلد المضيف، ويتم بموجب هذه الاتفاقية قيام البلد المعني بتزويد الطرف الأجنبي بمكونات منتج معين لتجميعها على صورة منتج نهائي.

عمليات الاندماج أو التملك: ازدادت هذه العمليات في الفترة الأخيرة، فأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر، اذ تقوم الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى فتعرف

الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يقتصر دور هذا النوع من الاستثمار على تقديم رؤوس المال إلى جهة معينة دون ان يكون لصاحب هذه الأموال أي المستثمر أي دور في الرقابة او المشاركة لتنظيم وإدارة المشروع الاستثماري. ومن أشكال الاستثمار غير المباشر شراء السندات والأسهم وشهادات الإيداع المصرفية الدولية وشراء سندات الدين العام والخاص. وشراء القيم المنقولة وايضا الإيداع في المصارف المحلية .وكذلك شراء الذهب والمعادن النفيسة، ويسمى هذا النوع من الاستثمار ايضا بالاستثمار الأجنبي

ويفضل المستثمرين الاجانب الاستثمار بشكل مباشر فيكون لهم حق اختيار النشاط الذي يستثمرون فيه من جهة ، وكذلك لهم حق السيطرة على هذه المشروعات لما يمتازون به من نفوذ. ويكون للدولة المضيفة حق توجيه المستثمرين نحو أنشطة اقتصادية معينة حسب احتياجاتها نتيجة التشريعات الوطنية التي تنظم الاستثمار والمشرع لها.

مقومات البيئة الاستثمارية :-

لايمكن للبيئة الاستثمارية ان تكون مناسبة للاستثمار دون مقومات وتعتمد هذه المقومات على السياسة الحكومية، فالحكومة هي صاحبة القرار وهي تعمل على تهيئة البيئة الاستثمارية ولذلك فأن من ابرز المقومات التي يجب ان تكون موجودة هي:

1.الاستقرار الامني:

يعد عدم الاستقرار الامني من ابرز العوامل المؤدية الى تجنب الاستثمار في الدولة التي لا يتوفر فيها الاستقرار الامني يتضح ذلك من التجربة في العراق الذي ادى الى عدم توفر الامن الى هروب رؤوس الاموال العراقية الى خارج العراق حيث تستثمر في دول الجوار.

2.التشريعات الضريبية:

يسعى كل مستثمر ورجل اعمال الى تحقيق الارباح من الاستثمار وتعد الضريبة عاملاً محدداً ولذلك فان التشريعات الضريبية المشجعة ستكون من دوافع الاستثمار في العراق ولكن لا يجب الدعوة الى الاعفاء الكامل من الضريبة اذ للبلد حقوق على المستثمرين واحد ابرز هذه الحقوق هي الضريبة اذ ان المستثمر يقوم بالاستثمار على الارض العراقية وباستخدام موارد واعمال عراقية ولكن ان تكون هذه التشريعات تعمل باعفاءات ضريبية تدريجية مشجعة للمستثمر وضامنه لحقوق العراق.

3.وجود مدخرات:

يتطلب الاستثمار وجود مدخرات وطنية وهي الفوائض عن الاستهلاك او جزء يتم اقتطاعه من الدخل والتنازل عن الاستهلاك الاني للاحتفاظ به كأدخارات واستثماره مستقبلاً اذن هو التنازل في الوقت الحاضر على امل الاستثمار والحصول على عائد مناسب معقول.

.4 وجود شبكات اتصالات متطورة تسمح وتساعد على الاتصال مع مختلف الاسواق الاقليمية والعالمية لتبادل المعلومات وربما البيانات المساعدة في استخدامها للدراسات التحليلية

.5 انحسار دور الجماعات الضاغطة من الاحزاب والقوى السياسية والدينية اذ ان وجود مثل هذه الجماعات وممارستها الضغط على مشروعات الاستثمار سيؤدي الى نزوعها للهروب خارج البلد.

.6 تشريعات قانونية ومالية مشجعة على الاستثمار.

.7 وجود اسواق مالية كفوءة تسهل عملية تداول الاوراق المالية (الاسهم والسندات).

.8 وجود فرص استثمارية يمكن الاستثمار فيها حسب القطاعات الاقتصادية.